



الرئيس:	السيد يوريكا	(كرواتيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شيرباك
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد لامنز
	بنما	السيد سويسكم
	بوركينافاسو	السيد كودوغو
	الجمهورية العربية الليبية	السيد دباشي
	جنوب أفريقيا	السيد لاهر
	الصين	السيد دو شياكونغ
	فرنسا	السيد رينيه
	فييت نام	السيد بوي تي غيانغ
	كوستاريكا	السيد أورينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في ما يتعلق بالعراق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة، أعتمزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى النظر في البند دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالى السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية العراق، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد زيباري (العراق)، مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/805، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أسترعي الانتباه إلى الوثيقة S/2008/783، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إندونيسيا، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بوركينا فاسو، الجماهيرية العربية الليبية، جنوب أفريقيا، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت

١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨).

أعطي الكلمة الآن لمعالى السيد هوشيار زيباري،

وزير خارجية العراق.

السيد زيباري (العراق) (تكلم بالإنكليزية): منذ

تحرير الشعب العراقي عام ٢٠٠٣، شق العراق طريق الاستقرار والديمقراطية بدعم من المجتمع الدولي. بموجب قرارات مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و ١٥١١ (٢٠٠٣) و ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦) و ١٧٩٠ (٢٠٠٧). وتشكر حكومتي الدول الأعضاء في مجلس الأمن على دعمهم المتواصل وترحب بفرصة تقديم آخر المستجدات عن الوضع الحالي في العراق وسبل المضي قدما.

والتوقيت مهم بشكل خاص لأن القرار ١٧٩٠

(٢٠٠٧)، الذي ينتهي العمل به في ٣١ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٨، يمثل انتهاء ولاية القوات المتعددة الجنسيات

عدد القتلى من المدنيين والعسكريين بنسبة تزيد على ٨٠ في المائة منذ السنة الماضية.

وقد تم تحقيق هذه الإنجازات بفضل نجاح استراتيجية زيادة القوات الذي لا شك فيه، مدعوما بالأداء الجدير بالثناء لقوات الأمن العراقية، والتدابير الاقتصادية والسياسية المتخذة على مستويات الحكم المحلي وفي المحافظات. كما تشمل العوامل المساعدة حركة الصحة، حيث انقلب المتمرّدون السابقون ضد العناصر الإرهابية، والدعم الشعبي الواسع للتسريح الذي تقوم به الحكومة للمليشيات غير المشروعة، وفرضنا لسيادة القانون على الذين يتحدون السلطة الشرعية الوحيدة المتمثلة في الدولة. وقد تراجعت العراق عن حافة حرب مدنية. وليس للإرهابيين ومجموعات الخارجين على القانون مكان يحتبثون به في العراق. وقد اتخذ المدنيون العراقيون مبادرات لحماية مجتمعهم وأسباب عيشهم؛ واقتلعوا من الجذور شبكات القاعدة ومحاولات المتطرفين المرفوضة لإشعال الصراعات الطائفية والخروج على القانون وإثارة الكراهية.

والاستراتيجية المركزية لحكومتنا وللتحالف تقضي بدعم قدرات قوات الأمن العراقية بهدف نقل المسؤولية الكاملة عن أمن العراق والدفاع عنه إلى قوات الأمن العراقية. واليوم، أدى التدريب المتزايد لقوات الأمن العراقية وقدراتها وحجمها وثقتها إلى تحسن كبير في الحالة الأمنية. فهناك ١٣ محافظة من أصل ١٨ تخضع لسيطرة حكومة العراق، بما في ذلك مناطق المتمردين ومعاقل الإرهابيين السابقة. وتخطط القوات العراقية على نحو متزايد للعمليات الأمنية وعمليات حفظ السلام وتنفيذها وقيادتها بشكل مستقل عن القوات المتعددة الجنسيات في العراق. وكفاءة جيشنا وشرطتنا الوطنيين منحتهما ثقة شعب العراق، الذي ساعد في التوصل إلى اعتقال نشطاء رئيسيين في شبكات

في العراق، ويستدعي إجراء استعراض لتدابير إدارة موارد العراق المالية وفقا لتعهداتنا الدولية. وزيادة على ذلك، بينما يزداد ظهورنا كديمقراطية سلمية ومسؤولة، تعتقد حكومتنا أن وقت استعراض مركز العراق في المجتمع الدولي قد حان.

ويسرني أن أبلغكم بأننا حققنا تقدما كبيرا هذه السنة وقطعنا مرحلة مهمة نحو استقرار وإنعاش بلدي. ومضت حكومة الوحدة الوطنية المنتخبة وفقا للدستور ببرامجها للمصالحة الوطنية قدما، وأقر مجلس النواب بنجاح قوانين رئيسية تتعلق بالعدالة والمساءلة وانتخابات المحافظات والعفو العام والميزانية القومية من خلال عملية للتوافق والاستيعاب السياسي. ونحن نحضر حاليا لعقد انتخابات وطنية مفتوحة ونزيهة في المحافظات خلال السنة المقبلة، مسجلين بذلك خطوة مهمة نحو الاستقرار السياسي وإتمام دورة انتخابية كاملة دستورية وديمقراطية.

إلا أننا لا نزال نواجه عدة تحديات، بما في ذلك الاضطلاع بالاستعراض الدستوري؛ وإيجاد حلول مستدامة لتقاسم السلطة والموارد، مما يشمل اعتماد تشريع يتعلق بالمحروقات؛ والتوصل إلى حل لمسألة الأراضي المتنازع عليها؛ وبناء قدرات الحكومة من حيث تقديم الخدمات وتسهيل عودة آمنة وكرامة ومستدامة لما يزيد على مليوني لاجئ ومشرّد داخليا.

إن تقدمنا السياسي والديمقراطي هو، إلى حد ما، نتيجة للتوجهات في تحسين الأمن التي برزت خلال الاثنى عشر شهرا الماضية، وعامل مساهم في اتجاه تحقيق ذلك الهدف. وضمان الأمن والاستقرار لجميع العراقيين مسؤولية تقع على عاتق الحكومة العراقية وتشكل أولوية بالنسبة لها. وفي الوقت الحاضر، نحافظ بفعالية على مستوى من الاستقرار هو الأكثر ثباتا خلال أربع سنوات. وقد انخفض

ونحن الآن نجري مفاوضات بشأن اتفاقات أخرى مع شركاء التحالف الدولي.

إن قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة التي جددت ولاية القوة المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى طلب الحكومة العراقية الإبقاء على وجود القوة المتعددة الجنسيات، كانت قائمة على أساس أن أي وجود مستمر للقوة المتعددة الجنسيات سيقى حتى يتمكن العراق من تولى المسؤولية الكاملة ويتمتع بالاكتماء الذاتي في صون أمن البلد وشعب العراق. وفي هذه المرحلة، وفقا للاتفاقات المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، سيكون عام ٢٠١١، الموعد الواقعي لانسحاب قوات الولايات المتحدة من بلدنا. وبالإشارة إلى التقدم الكبير المحرز وإلى إبرام الاتفاق الأمني مع الولايات المتحدة، فقد مثلت رسالة رئيس الوزراء نوري المالكي المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الطلب الأخير بتمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات، وبالتالي ستنتهي ولايتها في نهاية هذا العام.

إن نهاية الولاية تمثل نقطة تحول بالنسبة للعراق ونهاية لحقبة هامة بالنسبة للأمم المتحدة ولكل تلك البلدان التي ساهمت في القوة المتعددة الجنسيات. وقد أسهمت القوة المتعددة الجنسيات في العراق بالدعم الحيوي لعملية بناء الأمن والاستقرار في العراق والانتقال نحو ديمقراطية موحدة واتحادية وذات سيادة. ويود العراق أن يتقدم بجزيل الشكر والتقدير العميق لجميع البلدان التي ساهمت في التحالف والتي كانت لها الرؤية والعزيمة والقيادة الشجاعة للوقوف إلى جانب الشعب العراقي في كفاحنا من أجل قيمنا المشتركة المتمثلة في الديمقراطية والحرية.

وبالنيابة عن حكومة وشعب العراق، أود أن أنقل رسالة شكر بالغة الأهمية إلى الرجال والنساء في القوات المتعددة الجنسيات الذين حاربوا إلى جانبنا بشجاعة في

المليشيات الإرهابية ومصادرة كميات كبيرة من الأسلحة المخبأة.

لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، فأولا وقبل كل شيء، في مجال تدريب القوات الجوية والبحرية وحرس الحدود لسيطرت سلطة العراق على حدوده وطرقه المائية ومجاله الجوي، إضافة إلى التعزيز المتواصل للمؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك الالتزام بحقوق الإنسان، وأولوية سيادة القانون والرفض الكامل للطائفية.

وفي سبيل تحقيق الرؤية الاستراتيجية للعراق المتمثلة في مستقبل ينعم فيه بلدنا بالأمن والاستقرار، وتعبيرا عن الظروف الأمنية في الميدان، تفاوض العراق مع الولايات المتحدة على ترتيبات أمنية جديدة لتوجيه مستقبل الشراكة الثنائية بين دولتنا المتساويتين وذواتي السيادة، اللتين تتشاطران أهدافا ومقاصد مشتركة لحماية وخدمة مصالح دولتنا ولتعزيز سيادة العراق واستقلاله.

ويوجد جانبان أساسيان لهذا الاتفاق الأمني الثنائي الهام. الأول يتعلق بانسحاب القوات الأمريكية من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت في العراق، وهو يحدد بالتفصيل الإجراءات وأوجه الحماية القانونية التي تنظم وجود القوات الأمريكية في العراق. والجانب الثاني هو الاتفاق الإطاري الاستراتيجي الرفيع المستوى لعلاقات الصداقة والتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية، الذي يشمل المبادئ الطويلة الأجل التي توجه بصفة عامة العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية. وهو يعمل أيضا على تطبيع العلاقات بين العراق والولايات المتحدة من خلال روابط قوية، اقتصادية ودبلوماسية وثقافية. وقد جرت الموافقة على الاتفاقات من جانب مجلس الوزراء العراقي ومجلس النواب في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ووافق عليه المجلس الرئاسي في ٤ كانون الأول/ديسمبر.

العالم الماضي افتتاح عدد من البعثات الدبلوماسية العربية في بغداد بما في ذلك بعثة الكويت، وهي دلالة أخرى على اندماج العراق في بيئته الإقليمية.

وأود بالنيابة عن حكومة بلدي أن أتقدم بالتقدير للممثل الخاص للأمين العام، السيد ستيفان دي ميستورا، ولزملائه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على ما يظلمون به من عمل حيوي دعماً لحكومة وشعب العراق. وأود أن أسلط الضوء وأثني على بعثة الأمم المتحدة فيما يتعلق ببعض الجوانب، مثل دورها في تقديم المساعدة في التحضير للانتخابات والمساهمة في نجاح اعتماد قانون الانتخابات، وعملها القيم في إعادة إدماج اللاجئين العراقيين والمشردين داخلياً ومشاركتها في السعي إلى حل مسائل الحدود الداخلية المتنازع عليها. وقد تعهدت حكومة بلدي بمبلغ ٢٥ مليون دولار من أجل التخطيط لمرفق للأمم المتحدة المقترح في بغداد وبمبلغ مماثل عندما يبدأ العمل. إننا ما زلنا نلتزم التزاماً فعالاً بمساعدة الأمم المتحدة بأي طريقة ممكنة لكي تستمر في توسيع بعثتها في العراق وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧) و ١٨٣٠ (٢٠٠٨).

وإذ يمضي العراق قدماً في عملية واسعة النطاق لإعادة البناء والتنمية الاقتصادية فإننا نحتاج إلى تأكيدات بأن موارد وأصول العراق المالية متاحة لبرامج إنعاش البلد. وبدون تلك التأكيدات، فإن أداء الحكومة العراقية والاستقرار الحالي قد يتعرض للخطر. ولذا يطلب العراق التمديد حتى العام القادم للترتيبات المنصوص عليها في الفقرة ٢٠ من منطوق القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) لإيداع إيرادات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق الإنمائي للعراق وكذلك الترتيبات المنصوص عليها في الفقرة ١٢ من منطوق القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بشأن مراقبة الصندوق من جانب

الخطوط الأمامية. وإن العراق مدين لهم بالامتنان، ونحن نشاطرهم التعازي على التضحيات التي اقتضاها هذا الكفاح التاريخي. إن تضحياتنا المشتركة لم تكن بدون جدوى، ولا يمكن أن يطويها النسيان أبداً. وبلدناهم جديرة بالاعتزاز بإنجازاتهم.

إننا ندخل بثقة محترسة مرحلة جديدة من الترتيبات الأمنية التي تتجاوز الدعم في إطار ولاية من الأمم المتحدة. وحكومة العراق تذكّر المجتمع الدولي بأن الكفاح من أجل السلام ما زال طويلاً. ونحن نسلم بأن مستوى عالياً من الدعم العسكري والأمني ما زال ضرورياً وأن قواتنا لأمنية تحتاج إلى وقت لكي تصل إلى كامل قدراتها. وقد نجحنا مؤخراً في تحقيق مكاسب على صعيد الأمن، مع أن قوات التحالف قد انسحبت إلى مستوى ما قبل زيادة القوات وما زالت تغادر الساحة حينما تسمح الظروف الأمنية الميدانية بذلك.

ولكن الإنجازات التي تحققت بمشقة كبيرة تحتاج إلى الترسخ والاستدامة. وما زالت التهديدات التي تواجه ديمقراطيتنا الفتية مستمرة. ومع أن الهجمات الإرهابية المقيتة تفشل في تأجيج تصاعد الصراع الطائفي الذي شهدناه في السنوات الماضية، فإن أي انسحاب عسكري قبل الأوان سيتربك فراغاً وحالة من الضعف سيحري استغلالها لزعزعة استقرار العراق، مما سيهدد المنطقة بأسرها. إن العراق يحث على كفاءة عملية انتقال أمنية تدريجية ومحسوبة ومسؤولة.

وإذ نمضي قدماً فإن العراق ما زال بحاجة إلى دعم نشط ومستمر من جانب المجتمع الدولي، والأمم المتحدة والدول والمنظمات المشاركة في المنتديات الأساسية، بما في ذلك آليات العهد الدولي مع العراق والبلدان المجاورة. وقد تحسنت علاقات العراق مع جيرانه، وأبرمت اتفاقات ثنائية لتحسين العلاقات مع جميع البلدان المجاورة. وشهد

يختلف الوضع في العراق اليوم اختلافا جوهريا عن الوضع الذي كان سائدا عندما اتخذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠). فالعراق لم يعد دولة مارقة تخرق القانون الدولي وتشكل خطرا على السلام الدولي والأمن الإقليمي. كما أن الدولة ليست أداة من أدوات القمع ضد شعبها. والآن لدينا مؤسساتنا الديمقراطية وحكومة دستورية خاضعة للمساءلة وبرلمان يمثل شعب العراق. ويسعى العراق إلى التعايش السلمي مع جيرانه ويقف أيضا بوصفه شريكا ثابتا في مكافحة الإرهاب العالمي ويواصل السعي إلى إعادة الاندماج الكامل في الاقتصاد الإقليمي والاقتصاد العالمي ويسعى لاستعادة مكانته بوصفه عضوا متساويا ومسالما ومسؤولا في المجتمع الدولي يدعم المبادئ العالمية لحقوق الإنسان وسيادة القانون ويحترمها.

وختاما، تطلب حكومة بلدي أن يضطلع الأمين العام بالاشتراك مع العراق باستعراض جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالعراق وأن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن باعتباره الحكم النهائي لتقييم التزاماتنا المتبقية وأن يقيّم أهمية جميع هذه القرارات وصلاحياتها مقارنة بالوضع الحالي للعراق. وملتزم التزاما كاملا بالوفاء بالتزاماتنا بموجب قرارات مجلس الأمن ونتطلع إلى اعتراف الأمم المتحدة بالتطور الإيجابي في بلدنا حتى يتسنى للعراق استعادة مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والأعباء التي تقع على كاهله بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

إن العراق، إذ يتحسن الاستقرار فيه، يدخل في مرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية والتعاون وتنشيط إعادة البناء وتنمية قطاع الطاقة ويحسن سبل العيش والرخاء للشعب العراقي. لقد تطلب ذلك وقتا وتضحيات، لكننا نعمل حاليا على المضي قدما مفعمين بالأمل الحقيقي في المستقبل نحو تحقيق عراق مسالم وديمقراطي ومزدهر وموحد

الصندوق الدولي للمشورة والمراقبة. والعراق يدعم عملية الاستعراض المنفتحة والشفافة لتلك الترتيبات.

لقد ورث العراق دينها هائلا ودعاوى قانونية من الحروب وعمليات العدوان التي قام بها نظام صدام حسين. ومنذ عام ٢٠٠٣، قمنا بإدارة مواردنا بطريق مسؤولة، كما أقر بذلك المجتمع الدولي ومؤسساته المالية الدولية. وبالفعل، منح العراق التخفيض الأخير من ديون نادي باريس الذي يعادل ٢٠ في المائة من ديونه، بعد أن أكمل بنجاح برنامجه مع صندوق النقد الدولي.

تلتزم حكومة بلدي التزاما تاما بتسوية جميع المطالبات المشروعة والوفاء بالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي. لقد عملنا بجد للوفاء بالتزاماتنا المتعلقة بتسوية هذه الديون للبلدان ودفع التعويضات. وبصفة خاصة، يلتزم العراق التزاما كاملا بتنفيذ جميع القرارات الملزمة ذات الصلة بالكويت فيما يتعلق بالحدود والسيادة والتسويات المتعلقة بالعدوان الذي شنه النظام السابق.

وفي خطوة للإعراب عن تعزيز الوفاء بالتزاماتنا المترتبة على الصعيد الدولي، قرر مجلس الوزراء العراقي شطب كامل ديون أكثر من ١٢ بلدا ناميا في أفريقيا وآسيا. لقد كان هناك تحسن ملحوظ في الوضع في العراق. ونحن نمر بمرحلة انتقالية حاسمة نحو الاستقرار. ويجب ألا يُقوَّض التزامنا المستمر والتقدم المطرد الذي نحرزه. وستستغرق عملية النظر في المطالبات المشروعة وتسويتها وقتا. ولذلك، يحتاج العراق إلى حماية أصوله للاستمرار في إحراز هذا التقدم الهام. ونطلب دعم المجتمع الدولي من خلال استمرار الترتيبات والحماية الحالية لموارد العراق وعائدها حتى يعود الوضع في العراق إلى طبيعته وتصبح الحكومة قادرة على تنفيذ التدابير الضرورية التي التزمت باتخاذها لتسوية الديون المستحقة والمطالبات.

تشعر فرنسا بالارتياح لاتخاذ القرار الذي اعتمدها للتو، فهو يمثل مرحلة جديدة من عودة السيادة الكاملة للعراق التي تمثل، على وجه الخصوص، انتهاء ولاية القوة الدولية في العراق. وستستمر فرنسا، الملتزمة بوحدة العراق الديمقراطي وسيادته في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية بالاشتراك مع جميع الجهات الفاعلة المعنية من أجل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإثبات أن العراق أصبح دولة شأنه شأن الدول الأخرى. ولن ندخر جهدا لمساعدة العراقيين في بناء مستقبلهم المشترك وتعزيز المصالحة الوطنية لكي يتمكنوا من استعادة السلام والأمن اللذين لديهم الحق فيهما في إطار دولة موحدة وغنية في تنوعها.

السيد ناتاليغوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):

يسر وفد بلدي أن يرحب باشتراك معالي السيد هوشيار زيارى، وزير خارجية العراق، في هذه الجلسة.

لقد صوتت إندونيسيا مؤيدة القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨) الذي اتخذ في وقت سابق، والذي، في جملة أمور، يمدد الترتيبات المتعلقة بصندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة. وكما أكد رئيس الوزراء نوري المالكي في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر، لعب الصندوق والمجلس دورا هاما في مساعدة العراق على ضمان استخدام عائدات العراق من الموارد الطبيعية لصالح الشعب العراقي.

نرحب بالتطورات الملموسة في مختلف القطاعات، بما في ذلك إدخال تحسينات في مجال الأمن في جميع أنحاء العراق في الأشهر القليلة الماضية.

على الرغم من تلك التطورات، ندرك أن العراق لا يزال يواجه تحديات متعددة الأوجه. ولذلك، نرى أن استمرار دعم المجتمع الدولي سيظل وثيق الصلة بالجهود

يؤدي دورا محوريا إيجابيا في تحقيق الاستقرار الإقليمي. إن دعم المجتمع الدولي لنجاحنا أمر حيوي. وفي المقابل، سيكون نجاحنا أمرا حاسما بالنسبة لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد مانوفاني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): في

البداية، أود أن أرحب بوجود وزير خارجية جمهورية العراق، معالي السيد هوشيار زيارى، بين ظهرائنا اليوم.

صوتت إيطاليا مؤيدة القرار القاضي بتمديد ولاية كل من صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة لمدة ١٢ شهرا. وما برحت إيطاليا منذ البداية تقف إلى جانب شعب العراق ومؤسساته في جهودهم الشجاعة الرامية إلى بناء دولة ديمقراطية تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها. وأود أن أؤكد من جديد بقوة هذا الالتزام.

أود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأشير إلى أنه يتعين أن تجرى عملية استعراض مختلف قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق بعناية فائقة في ضوء تعدد النصوص والوضع القانوني المترتب الذي يتسم بالتعقيد، حتى يتسنى للبلد استعادة المكانة الدولية العالية التي كان يتمتع بها في عام ١٩٩٠. إنها مسألة تتعلق، في الواقع، بضمان تأكيد القانون، وتفادي أي تأثير على الأوضاع التي نجمت بعد اتخاذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ومتابعته وحماية المؤسسات التي وقعت عقودا مع العراق قبل إنشاء نظام الجزاءات والتي لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها التعاقدية امتثالا للتدابير التي حددها مجلس الأمن.

السيد رينيه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل

كل شيء، أود أن أرحب بوجود وزير الخارجية، السيد هوشيار زيارى، معنا هنا في جلسة مجلس الأمن.

الموحد، المجلس القادر على أن يتكلم بصوت واحد ويتصرف بشكل موحد. وقد كان بناء الجسور شاغلنا الدائم وسيظل يوجه جهودنا فيما بعد المجلس.

وبصفة خاصة، نحن ندين بالامتنان العميق للأمانة العامة على مهنتها وتفانيها. ولا أستطيع أن أجد الكلمات المناسبة للإعراب عن شكري للدعم الذي لقيناه. بتلك الكلمات، أتمنى لأعضاء المجلس كل التوفيق في مساعيهم في المستقبل.

السير جون ساورس (المملكة المتحدة) (تكلم

بالإنكليزية): أنضم إلى الآخرين في الترحيب بوزير الخارجية زيباري وفريقه هنا اليوم لاعتماد هذا القرار الهام. وأود فقط إبراز ثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولاً، أود أن أرحب بحقيقة أنه لم تعد هناك حاجة لولاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للقوات الدولية في العراق. وكما أعلن رئيس وزراء بلدي في الأسبوع الماضي، رهنا باستكمال الإجراءات في البرلمان العراقي، ستستكمل قوات المملكة المتحدة مهامها خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٩ وستبدأ عقب ذلك في الانسحاب. وقدرة حكومتي على استكمال مهامها في العراق علامة هامة على التقدم الذي تحقق في العراق خلال السنوات الخمس الماضية.

ثانياً، نرحب باستمرار الترتيبات المتعلقة بصندوق التنمية للعراق باعتباره وسيلة توزيع إيرادات نفط العراق وتمديد الترتيبات الخاصة المتعلقة بذلك الصندوق، نظراً للحاجة إلى توفير حماية خاصة، كما ذكر السيد زيباري.

ثالثاً، إن القرار الهام الذي يتضمنه القرار هو مراجعة القرارات المتصلة بالعراق التي اتخذت إبان عهد صدام. وستكون هذه أولوية بالنسبة للمجلس في عام ٢٠٠٩.

الجارية التي تبذلها حكومة العراق وشعبه من أجل التغلب على تلك التحديات.

ويتسم إجراء الحوار السياسي الشامل والمصالحة بأهمية قصوى لتحقيق السلام والاستقرار والتقدم الاجتماعي - الاقتصادي المستدام في العراق. إن إجراء حوار سياسي شامل ذي مغزى وتحقيق المصالحة السياسية بين مختلف الأعراق والطوائف والكيانات السياسية، فضلاً عن الدعم الملموس من جميع فئات الشعب العراقي، أمران هامين جدا لتحقيق استقرار طويل الأجل في البلد.

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على دعمها لحكومة العراق ومساعدتها في تحقيق التقدم في مختلف القطاعات، بما في ذلك تعزيز الحوار والمصالحة. يود وفد بلدي أيضاً أن يؤكد مرة أخرى على دعمنا لاستقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد.

قبل أن أختتم، وبعد التلطف بمنحنا إذنكم، سيدي، حيث قد تكون هذه آخر مناسبة يشارك فيها وفدي في جلسة لمجلس الأمن قبل انتهاء عضويته الحالية، أود أن أتشاطر مع الحضور بضعة أفكار.

وأهم تلك الأفكار هو تقديرنا العميق للدول الأعضاء في المنظمة على ائتمان إندونيسيا على المسؤوليات المرتبطة بعضوية مجلس الأمن. وقد شعرنا بالتواضع لثقتها وظللنا نعمل بدأب في كل الأوقات، وكلنا وعي بحجم تلك الثقة. وبصفة خاصة، عمل وفدي بجد متواصل لكفالة إدراج شواغل العضوية الأوسع بالشكل السليم في مداورات المجلس.

ويقدر وفدي أيضاً بالغ التقدير التعاون وروح الجماعة التي تسود مناخ العمل داخل المجلس. وأهم من ذلك كله، ما فتئت إندونيسيا تعتقد أن المجلس الفعال هو المجلس

القادمة. وقد سن البرلمان كثيرا من القوانين. وعلى الصعيد الاقتصادي، انخفض التضخم والنمو الاقتصادي أخذ في صعود. ومرة أخرى، كما أشار وزير الخارجية، تحسنت العلاقات الإقليمية بدرجة كبيرة خلال الإثني عشر شهرا الماضية.

والسبب الثاني لترحيبنا باتخاذ هذا القرار هو أنه يساعد على تيسير إحراز المزيد من التقدم في العراق من خلال منح حصانات للأموال العراقية حتى تكون هذه الأموال متاحة للحكومة العراقية لتنفيذ برامجها للتنمية الاقتصادية وبرامجها للقطاعات الأخرى في العراق.

والسبب الثالث هو التزام مجلس الأمن الذي أشار إليه ممثل المملكة المتحدة وآخرون بمراجعة القرارات المتصلة بالعراق. فالظروف في العراق باتت مختلفة كلية عما كان عليه الوضع وقت فرض الكثير من هذه القرارات. إن العراق مكان مختلف بدرجة كبيرة عما كان عليه عندما اتخذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠). ومن المنطقي تماما إجراء هذه المراجعة، ونحن نتطلع إلى تقرير الأمين العام في المستقبل القريب.

وكما ذكر الكثيرون، حقق العراق تقدما كبيرا. وأود تهنئة الحكومة العراقية، ووزير الخارجية والشعب العراقي على التقدم الذي حققوه. إنهم يستحقون دعمنا للتقدم المستمر المطلوب في العراق. هذا القرار يوفر هذا الدعم، ولذلك نحن سعداء جدا بالمشاركة في الإجماع في هذا الشأن.

وأود أيضا، مثل زميلي ممثل المملكة المتحدة، أن أعتنم هذه الفرصة لشكر ممثلي إندونيسيا وإيطاليا وبلجيكا وبنما وجنوب أفريقيا على صداقتهم والدور الذي اضطلعوا به في هذا المجلس خلال الفترة التي كنت موجودا

هذه القرارات اتخذت في ظل ظروف مختلفة تماما نتيجة لتصرفات صدام حسين والحاجة إلى حماية جيران العراق. ومن الصواب أن نعيد النظر الآن في أحكامها بغية إلغائها في أقرب وقت ممكن.

أخيرا، وحيث أن هذه هي آخر جلسة مقررة للمجلس في عام ٢٠٠٨، نحن لا نحتفل اليوم بتحرير العراق فقط. أود أن أعتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى زملائنا ممثلي إندونيسيا وإيطاليا وبلجيكا وبنما وجنوب أفريقيا على إسهاماتهم الرائعة في عمل مجلس الأمن. أمل أن يستمتعوا بتحررهم من مسؤولية عضوية مجلس الأمن وأن يجدوا حياة زاخرة جديدة في وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ونتطلع إلى مشاركتهم المستمرة في مداولاتنا بصفتهم غير أعضاء في المجلس.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بصديقي، وزير الخارجية زيباري، في المجلس وأشكره على بيانه.

ترحب الولايات المتحدة باتخاذ هذا القرار. ونعقد أنه قرار ضروري، ونحن نرحب به لعدد من الأسباب.

أولا، نرحب به لأنه يسلم بالتقدم الذي أحرزه العراق. فقد أحرز تقدم شامل في العراق. وكما ذكر وزير الخارجية، على الصعيد الأمني، انخفض عدد الهجمات وارتفعت القدرات العراقية. وخلال عشرة أيام سنتهي ولاية القوات الدولية في العراق. وسيحكم اتفاق أممي ثنائي وجود قوات الولايات المتحدة الأمريكية وسيوجه إطار استراتيجي أوسع العلاقات بشكل عام على الصعيد الاقتصادي والأمنية والصعد الأخرى بين بلدينا. نرحب بهذا التغيير الإيجابي. وأيضا، ستصبح ١٣ من ١٨ محافظة عراقية تحت السيطرة الأمنية العراقية. والحق، أنها بالفعل تحت السيطرة الأمنية العراقية، وستحقق تقدم في المحافظات المتبقية خلال الأسابيع

فيها هنا، وأتمنى لهم جميعا التوفيق. وأتمنى عاما جديدا موفقا لهم ولبلدانهم. قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقى المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد أي متكلمين آخرين مدرجين في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن